



حوافز ومعوقات العمل العربي المشترك

خوافز ومعوقات العمل العربي المشترك.

أولاً: الخوافز والمنافع

1/1 الخوافز الداخلية

- للدول العربية موقع جغرافي متميز عند ملتقى قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، فهي جسر ومعبّر للتجارة العالمية وطريقاً للمواصلات، كما تحتوي الأرض العربية على ثروات معدنية وفيرة ومتنوعة،
- وتحتل الدول العربية مركزاً هاماً في صادرات بعض المواد الأولية اللازمة للصناعة في الدول الكبرى،
- كما تمثل هذه الدول العربية سوقاً هامة لمنتجات الدول الكبرى الصناعية.
- وتتوافر في الوطن العربي مساحات من الأراضي القابلة للزراعة وموارد معدنية وافرة.

- اضافي لموردي البشر ورأس المال،
- إلا أنه ليس بين الدول العربية دولة واحدة تملك بمفردها من هذه الموارد والإمكانات وتكامل عناصر الإنتاج بحدودها الراهنة ما يمكنها من تحقيق الرخاء الحقيقي المستمر للسكان أو يجعل منها قوة اقتصادية، وهنا تتضح أهمية التعاون العربي.
- وقيام التكامل الاقتصادي العربي على أساس التوزيع المتكافئ لثمار ومنافع التكامل والمزايا النسبية للدول والتخصص والنمو المتكافئ بين الاقتصادات العربية.

- وبشكل عام تعد الدوافع الاقتصادية أحد الاعتبارات الرئيسية لتنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، إذ ان اقتصاديات هذه الدول تتسم بـ:
 - انخفاض دخولها القومية.
 - وضيق أسواقها المحلية.
 - وقيام النشاط الاقتصادي فيها على التخصص في إنتاج المواد الأولية، ما أدى لاعتماد تجارتها الخارجية إلى درجة كبيرة على ناتج واحد أو ناتجين فقط من هذه المواد الأولية.
- وقد ترتب على هذه الخاصية اتجاه الاقتصاديات العربية نحو التنافس بدلاً من الترابط ، ومن ثم ضعف تبادلها التجاري البيني.

- وقامت في الدول العربية صناعات متنافسة، تنتج نفس المنتجات تقريبا ما ادى الى تزايد اعتماد الدول العربية على الدول الأخرى خاصة الدول الصناعية، وزاد حجم تبادلها التجاري معها.
- مما تسبب في تبعية اقتصاديات الكثير من الدول العربية من حيث مستوى النشاط الاقتصادي ومن حيث التغيرات في اقتصاديات دول العالم الخارجي التي تتعامل معها.
- كما وأن تقلبات صادرات البلاد العربية يؤثر أيضاً في مقدرتها على استيراد السلع والمدخلات اللازمة للتنمية الاقتصادية.

- مما يتسبب بدوره في تعرض مشروعاتها التي تعتمد على استيراد تلك السلع من الخارج للتقلب في تنفيذها.
- بالإضافة إلى أن دور الدول العربية في التجارة العالمية محدود إزاء تركيز هذه التجارة العالمية حالياً بدرجة كبيرة في المنتجات الصناعية.
- لذا فإن حصيلتها منها محدودة إلى جانب إمكان الدول الصناعية النهوض بإنتاجها الزراعي وبتطوير أنواع عديدة من المواد لإنتاج بدائل للمواد الأولية التي كانت تستوردها، لذا فإن الدول العربية لا تستطيع مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية منفردة.

■ 2/1 الحوافز الخارجية.

- إن الانفتاح على العالم والمنافسة أصبح واقعا وهو كذلك ضرورة لتوفير الظروف الملائمة للارتقاء بالإنتاجية، ومستوى الكفاءة الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.
- للمتغيرات الاقتصادية والمالية والعالمية آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد العربي، وبالتالي على مستويات التعاون العربي.
- وهذا يتطلب تعاون عربي وعمل جماعي لوضع الخطط والبرامج والسياسات وتعديل وتطوير القوانين بهدف تعظيم إيجابيات هذه التطورات وتقليل سلبياتها على الدول والاقتصادات العربية.

- إن التحدي الذي تطرحه المتغيرات المالية والاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية هو التصدي بعقلانية وإيجاد الآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات.
- وحتى تستطيع الدول العربية تحقيق ذلك يلزم دراسة المتغيرات المالية والاقتصادية وأبعادها القانونية والاقتصادية العالمية والمحلية لتطوير أساليب التفاوض وسرعة ومرونة الاستجابة لتلك التغيرات.
- وتظهر تطورات الاقتصاد العالمي خاصة خلال العقدين الماضيين حدوث العديد من التحولات والتغيرات في موازين القوى الاقتصادية في العالم، ومن أهم هذه التحولات:-

1. ارتفاع متوسط معدلات النمو في الدول النامية (نحو 7% سنوياً) وتزيد إلى أكثر من 11% في الصين والهند ، مقابل معدل نمو متوسطه 2% في الدول الغربية.
2. معاناة الاقتصادات المتقدمة من ازمات متلاحقة ، مقابل وجود كثير من الدول النامية تتمتع بتوازنات وفوائض مالية مثل الصين والهند والدول الصاعدة.
3. ظهور الشركات الدولية كبيرة الحجم المملوكة للدول النامية ، ومنافستها للشركات المتعددة الجنسيات التقليدية (المملوكة للدول الصناعية الكبرى).

4. تنامي دور الدول النامية كمصدر لرؤوس الأموال FDI على المستوى الدولي.
5. تنامي الدور الاقتصادي والمالي لاستثمارات صناديق الثروة السيادية للدول النامية (بما فيها الدول العربية/مجلس التعاون) في العالم بما فيه الدول المتقدمة.
6. تنامي حدة الأزمات المالية العالمية وتأثيراتها الدولية الممتدة (زمنياً ومكانياً).

تفرض مثل هذه التحولات والمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية تحديات كثيرة على الإقليم العربي ، أهمها:-

1. زيادة مخاطر انتشار الأزمات الاقتصادية بين بلدان العالم، حيث لم يعد هناك اقتصاد بمعزل عن التأثير بهذه الأزمات بشكل أو بآخر.
2. تعرض الاقتصادات الوطنية لظروف غير مواتية بسبب ارتباطها واندماجها مع الاقتصاد العالمي (وارتفاع امكانات تصدير الأزمات).
3. قيود على الاختيارات والبدائل المتاحة للحكومات وراسمي السياسات الاقتصادية (أصبحت الأخطاء أكثر كلفة في ظل العولمة).
4. التنافس بين الدول في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. عدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التوظيف، والأسعار في دول العالم وذلك بسبب تزايد الاعتماد على القطاع الخارجي في الاقتصادات الوطنية.

- ومما يزيد انعكاس العولمة على الاقتصادات العربية هو انكشافها على التجارة العالمية حتى بلغت نسبتها للناتج نحو 80% في المتوسط.
- كما أن أداء الاقتصادات العربية متواضعاً بالمقارنة بالدول النامية والدول الناشئة (الصاعدة).
- كل تلك التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية تؤكد على :-
- ضرورة وجود نظام اقتصادي عربي - يستطيع أن يتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الراهن - ويقوم على تعزيز التعاون والعمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنمية - وتعميق مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ثانيا: العقبات التنموية في الدول العربية.(الداخلية والخارجية)

2/1 : القيود والعقبات الداخلية/الذاتية

■ تظهر متابعة أوضاع الدول التي لم تتمكن من مسار التطور الاقتصادي - بما فيها الدول العربية - معاناة هذه الدول من قيود او معوقات متعددة أهمها:-

- ✓ انخفاض مستويات المعرفة الفنية.
- ✓ انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.
- ✓ انخفاض مستويات الإنتاجية في معظم ميادين النشاط الاقتصادي.
- ✓ العوائق الحكومية والإدارية وضعف المؤسسات.
- ✓ العوائق الاجتماعية للتنمية: والتي تتمثل في موروث العادات والقيم والتقاليد التي (قد) تمثل عائقا أمام التنمية.

2/2 : القيود والعقبات الخارجية

- ✓ الحروب والصراعات الخارجية .
- ✓ النزاعات الداخلية المدفوعة من الخارج.
- ✓ العوائق الدولية للتنمية : وتنامي الضغوط التي تمارسها المؤسسات والتكتلات الاقتصادية الدولية خاصة الدول الصناعية من خلال تدهور شروط التبادل التجاري.

ثالثاً: العمل الاقتصادي العربي المشترك.

3/1: الأهداف

- يمثل تأسيس جامعة الدول العربية في مارس عام 1945، المظلة الأساسية للعمل العربي المشترك،
- ومنذ ذلك الحين يتوالى تأسيس المنظمات والمؤسسات والمجالس المتخصصة في مختلف ميادين العمل الاقتصادي والمالي والاجتماعي .
- وقد تبلورت الأهداف المعلنة لكافة تلك الأطر والتنظيمات حول التالي:-

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.
- زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية.
- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية.
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

3/2: أسباب الإخفاق

■ أظهرت الممارسة عدم تمكن كافة تلك الأطر العربية من تحقيق أهدافها المعلنة للعمل العربي المشترك ، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى التالي:-

- غياب رؤية واضحة للتعاون الاقتصادي العربي.
- تنظيم وتخطيط مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي من منطلق العلاقات الاقتصادية العربية ونظمها الفرعية تجسيداََ لمتطلبات عملية التكامل الاقتصادي العربي نقلاً عن تجربة منظمات التعاون الاقتصادي العالمية وإسقاطاً لآلية عملها دون النظر إلى اختلاف المستويات والظروف والأهداف .

➤ افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربي إلى الدقة في تحديد الهدف وكذلك تحديد الآليات المطلوبة لتحقيقه، من خلال وضع نصوص تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها.

➤ ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية .

- ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية.
- عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوءها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة.
- ضعف قابلية الأقطار العربية في تقديم الاستشارات و تبادلها فيما بينها.
- ضعف بنية البحوث الأساسية و التطبيقية و فاعليتها، تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.

- التناقضات التي تسود أساليب واستراتيجيات التنمية العربية .
- التباين بين الأقطار العربية في بنية السياسات الاقتصادية والحماية والسياسات الاقتصادية الأخرى .
- سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية.
- التبعية/ الارتباط الاقتصادي/ التجاري/ المالي بالأسواق العالمية .

- تشابه الهياكل الاقتصادية (وتأخرها) في الدول العربية (إذا رغبت دولة في إقامة مشروع استراتيجي تسارع الدولة العربية الجارة في إقامة مثل هذا المشروع، فتتنافس الدولتان بدلاً من التكامل).
- ضعف /عدم وضوح/عدم ثبات الإرادة السياسية.
- حصلت الدول العربية على الاستقلال بالتدرج بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك التاريخ تم تأسيس جامعة الدول العربية الذي تضمن ميثاقها "الحفاظ على استقلالية الدول العربية" والذي راه البعض بانه مشروع بريطاني للتأكد من تكريس القطرية، ومواجهة الفكر القومي العربي (التكتلي) الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية.